المغالطات المنطقية

« دراسة فى مشكلات التفكير العلمى والمنطقى »

دكتور

ناصر هاشم محمد

مدرس المنطق بقسم الفلسفة

كلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادى

المغالطات المنطقية

« دراسة في مشكلات التفكير العلمى والمنطقى »

مقدمة :

التفكير العلمى هو ذلك التفكير المنظم القائم على مجموعة من المبادئ والأسس التى يجب أن نلتزم بها ، سواء كنا علماء أو مثقفين أو حتى من عامة الناس إننا نحتاج إلى هذا اللون من التفكير فى سائر شئون حياتنا اليومية ، وفى كل نشاط نبذله ، حتى فى علاقتنا مع الناس ومع العالم المحيط بنا ، وهذا النمط من التفكير لا يكون حكرا على العلماء فحسب ، لأن العلماء حين يفكروا بطريقتهم العلمية ، فإنهم يعبرون عنها بطريقة متخصصة لها اصطلاحاتها ورموزها المتعارف عليها فيما بينهم ، والتفكير العلمى قد لا ينصب على مشكلة بعينها ، وكذلك لا يفترض المعرفة بلغة أو رموز معينة ، وليس من الضرورى أن يكون عقل الإنسان محتشدا بالمعلومات العلمية ، وهذا التفكير لم يبلغ نتائجه النظرية والتطبيقية إلا بعد أن مر بمراحل تطور طويلة ، وبعد التغلب على عقبات كثيرة كان أهمها وأصعبها التغلب على الأخطاء والأوهام التى يقع فيها العقل البشرى بفطرته وغريزته ، أو التى يكتسبها العقل بفعل التنشئة الاجتماعية للفرد ، وقد أسقط العقل هذه الأخطاء الواحدة بعد الأخرى ، ولم يصمد فى النهاية إلا لطريقة التفكير السليمة التى تعلو ببناء المعرفة وترسخ قواعدها ، وتزيد من قدرة الإنسان على فهم نفسه ، وفهم العالم المحيط به ، والسيطرة على الطبيعة ولعل أهم العقبات التى وقفت فى طريق التفكير العلمى ، هو التفكير الخرافى والبدائى الذى ظل العقل البشرى أسيراً له قرونا طويلة ، كان يتخبط فيها بين التفسيرات غير المنطقية والخرافية والغيبية التى ليس فى مقدوره الحكم عليها أو حتى التحقق منها ، كما ظل العقل قرونا أسيرا للتفكير التأملى « الفلسفى » وهو ذلك التفكير القائم على تجريد المحسوس والنأى تماما عن العالم المادى والواقع ، وهذا اللون من التفكير رغم ما حققته البشرية من خلاله من الارتقاء بالمفاهيم الإنسانية وبناء القواعد والمعايير الأخلاقية والأدبية ، وقامت عليه

علوم لها أثرها العظيم فى حياة الإنسان ، يقف على رأسها المنطق والرياضيات والفلسفة بشتى فروعها هذا اللون من التفكير كان يقوم فى معظمه على إنكار الحواس وأضعاف دورها ، والغوص فى المبادئ العقلانية المطلقة ، وبناء الصروح الميتافيزيقية التى تنأى بالإنسان عن حياته بجانبها العلمى التطبيقى ، الذى لا يقل فى أهميته عن الجانب النظرى ، بل لا نبالغ إذا قلنا أن حاجاتنا لهذا الجانب قد تفوق حاجاتنا للجانب الآخر

وهنا نجد أنفسنا أمام سؤال ملح وضرورى وهو ، ماذا لو جاء الإدراك الحسى بما هو مخالف لما جاء به الإدراك العقل الخالص ؟ من الطبيعى والبديهى لو طرحنا هذا السؤال على العقلانيين والمثاليين نجد أنهم سيرجعون الخطأ إلى الحواس التى يرونها خادعة وزائفة ومتغيرة ولا يمكن الوثوق باستدلالاتها .

أيضا من الأساليب الفكرية التى أعاقت تقدم البشرية وتطورها ، إعتماد الفرد على غيره فى التفكير ، أي التسليم باستدلالات الغير واستنتاجاتهم وحلولهم للمشكلات ، وما يدفع الفرد إلى ذلك ثقته المطلقة وإعجابه الشديد بذلك الغير .

وقد سبق القرآن الكريم فى نقد هذا اللون من التفكير ونـدد بالتقليد الأعمى ، واعتماد آراء الأخرين دون فحص وتمحيص ، ودراسة فقال عز وجل ﴿ **قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ** ﴾[1] وقال أيضا ﴿ **أَوَ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلا يَهْتَدُونَ** ﴾ [2] هذا النوع من الخطأ فى التفكير هو ما أسماه فرانسيس بيكون بعد ذلك بأوهام المسرح ، وتنصب دراستنا فى هذا البحث على أهم العوامل التى تضل وتخدع العقل البشرى فى تفكيره ، وتؤدى إلى وقوعه فى الخطأ والتى تسمى « بالمغالطات » ، أى أننا سنركز جهدنا على أخطاء العقل لا أخطاء السلوك ، وهذا هو الفارق الواضح بين مفهوم المغالطات ومفهوم الأغاليط ، لأن الأغاليط هى أى خطأ كان سواء فى العقل أو السلوك ، سواء كان الخطأ مقصود ، أو غير مقصود وأخطاء العقل فقط هى التى يمكن أن يسميها بالمغالطات أو الأخطاء المنطقية التى أفرد لها المناطقة أبواباً ثابتة فى كتبهم المنطقية ودافعنا إلى هذه الدراسة هو اهتمامنا الشديد

(١) سورة الأنبياء : ٥٣ - ٥٤ .

(٢) سورة البقرة : ١٧٠ .

بتحرير العقل البشرى من كل ما يعوق وصوله إلى البرهان السليم والحجة المقبولة المقنعة التى توافق العقل والواقع ، وسبيلنا إلى بلوغ هذه الغاية هو المنهج التحليلى والتاريخى الذى يقوم على تتبع المغالطات المنطقية منذ بدايات التفكير الإنسانى ، وتحليل كل نوع «صنف» من المغالطات وعوامل الوقوع فيها ، وكيف نتجنبها .

ويجدر بنا فى البداية أن نحدد معانى المغالطة والسفسطة والمباكتة والمشاغبة ، حتى نكشف عن الفروق الجوهرية بين هذه المصطلحات التى كثيرا ما تتداخل وتختلط معانيها عند الكثير من الناس .

أولاً: المغالطة :

المغالطة هى الخطأ غير المقصود والاستدلال الزائف ، أى الانتقال إلى نتائج زائفة من مقدمات زائفة أيضا ، ويقال « غلط غلطا » أى أخطأ وجه الصواب ، ويقال أيضا « غالطه مغالطة ، وغلاطا » أوقعه فى الغلط[1] ، أما الأغلوطة فهى الخطأ المقصود ، وهدف صاحبها التمويه وخداع الخصم والانتصار عليه بأى شكل ووسيلة .

ثانياً: السفسطة :

أما السفسطة فهى أيضا استدلال زائف يقوم على الخداع والمغالطة أى هى من الأغاليط وليس من المغالطات ، ونقول سفسط أى غالط ، وقديما كان الأغريق يستخدمون لفظة السوفسطائى ليشيروا بها إلى كل عالم أو ماهر على نحو ما ، حتى جاء القرن الخامس قبل الميلاد عندما بدأت دلالة هذا اللفظ فى التغير شيئا فشيئا حتى أصبح لفظ «سوفسطائى» يشير إلى كل من يسلك طرقا معينة فى الحوار والإقناع ، لا تخلو من الخداع والتضليل ، وأصبح السوفسطائيون هم منكروا الحقائق والمبادئ ، وهم من يدعى الحكمة ويتراءى بها ويدعى امتلاك البراهين والحجج ولم يكونوا كذلك ، وهم من يقدموا الكذب للناس علي أنه صدق ، وهو ما عبر عن أرسطو قائلا «السوفسطائى بعينه معناه أنه متراء بالحكمة بتخيله الحكمة ، وليست حكمة بالتحقيق »[2] ورغم كل

(١) المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م « مادة غلط » ص ٤٥٣ .

(٢) د. عبد الرحمن بدوى : منطق أرسطو ، دار القلم ، بيروت ، ج٣ ، ص ٧٨٣ .

هذه العيوب فى السفسطة لا يمكن الاستغناء عنها أو استبعادها تماما من أساليب التفكير وهى أحد أبواب الجدل وفنا من فنون النقاش العقلى الذى يعتمد على أشكال وضروب من الخداع والتمويه ، وأفرد لها أرسطو أحد أقسام الأورجانون واحتلت المرتبة التاسعة بين أقسام الأورجانون الأرسطى على حساب وضع المتأخرين من الباحثين لها وفى هذا القسم حاول أرسطو تفنيد ودحض آراء السوفسطائيين وبيان فساد حجتهم وكذبها ، أما السفسطة فى الأورجانون العربى فاحتلت المرتبة السابعة ، وقد ترجمه إلى العربية « يحيى بن عدى » ، ثم قامت عليه دراسات وشروح كان أشهرها دراسات أبو الخير بن سوار ، وثابت بن قرة ، والحسن بن الهيثم ، إلا أنه من المؤسف حقا أن كل هذه الدراسات غير موجودة ، وقد اتفق مناطقة الإسلام خاصة الكندى والفارابى وابن سينا على اعتبار المغالطة أحد أبواب العلم التى لا غنى عنها ، وإن اختلف معهم ابن سينا فى اعتبار الأغاليط صناعة كلية مهدت لفن الخطابة وتقوم السفسطة على أنواع معينة من القضايا منها الوهميات وهى قضايا كاذبة يحكم بها الوهم فى أمور غير محسوسة ، وتقوم على قضايا «المخيلات» وهى التى عرفها أرسطو بأنها « ليست إحساسا ولا معرفة علمية ولا حدسا عقليا ، وليست فكرا ، وليست مركبا أو خليطا من الإحساس والفكر فضلا عن أنه يمكن أن تكون صحيحة أو زائفة »[1] ، ومما سبق يمكن القول بأن كل سفسطة هى مغالطة وليس العكس صحيحا .

نذكر من السفسطات الرياضية للسوفسطائيين قولهم « كل الأعداد متساوية فيما بينها» « كل عدد يساوى نصف نفسه » « العدد السالب يساوى العدد الموجب » .

ثالثا: المباكتة :

التبكيت هو غلبة الخصم والتغلب عليه وإسكاته وإخافته ، وهو غير المغالطة ، وقال العرب : التبكيت مشددة التعنيف ، ومنه تبكيت الضمير[2] ، وذكر أرسطو أن التبكيت هو «قياس منتج لنقيضه الأصل الموضوع» أى يكون الموضوع ضد النتيجة [3] .

(1) Ross, l. s,w., : Introduction of Aristotle Delamma, Macmillan & Co, London. p. 63.

(٢) مختار الصحاح (محمد بن أبى بكر عبد القادر الرازى) ، رتبه محمود خاطر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ (مادة بكت) ، ص ٦١ .

(٣) د. عبد الرحمن بدوى : منطلق أرسطو ، ج١ ، ص ٢٢٩ .

رابعاً: المشاغبة :

أما المشاغبة فهى إدعاء القدرة على الجدل والحوار والاعتماد على الأقوال المشهورة التى لا ترقى لأعلى من مستوى الظن .

ويقال أن المشاغب هو من يأتى بحجج مضللة وخادعة ، وهكذا تكون المساواة فى المعنى بين المغالطة والمشاغبة والسفسطة والمباكتة هو فى حد ذاته مغالطة ، لأن بعضها يشير إلى خطأ فى الاعتقاد وبعضها الآخر يشير إلى خطأ فى الإدراك ، وبعضها إلى خطأ فى تحديد الطرق المناسبة التى يمكن من خلالها الوصول إلى الحجج والبراهين ، والبعد عن الاقتناع الذاتى للأفراد[1] .

تصنيف المغالطات :

رغم تعرض معظم الكتب المنطقية لتصنيف المغالطات ، إلا أنها رغم ذلك لم تقدم تصنيفا دقيقا ومحددا للمغالطات ، وبيان أقسامها وأنواعها ، ومع ذلك هناك تصنيفان ظهرا فى العصر الحديث يمكن اعتبارهما أدق هذه التصنيفات المنطقية للمغالطات وهما :

اولا: تصنيف هنرى:

الذى قسم المغالطات إلى قسمين : الأول مغالطات اللبس وغموض المعنى Fallacies of imbiguity .

الثانى : مغالطات الشكل Formal Fallacies ، وهى تقع عندما ينحرف الإنسان بتفكيره عن إتباع القوانين والقواعد التى يصح بها الاستدلال[2] ، مثل قواعد القياس الخاصة بكل شكل من أشكاله ، وقوانين العكس المستوى وعكس النقيض ونقيض العكس ، والقوانين الخاصة بحساب الفئات والقضايا والعلاقات . . إلخ .

(1) Iriving, M., Copi, introduction to logic, fifith Edition, Macmillan publishing, co, inc, New York, PP. 86 - 87 .

(2) Henry, J., Ehlers, Logic Modern and Traditional, Publishing company Abell & Howell company, Columbus Ohio, P. 95.

ثانياً: تصنيف جيبسون :

وفيه صنف المغالطات وقسمها على أساس مبادئ علم المنطق فكل مغالطة فى حقيقتها تقع عندما نخالف مبدأ معينا من مبادئ المنطق وعلى هذا الأساس قسمها إلى أربعة أنواع :

١- مغالطات تقع عند اختراق مبدأ التعريف المنطقى The Principle of Defanation وهى المغالطات القياسية .

٢- مغالطات تقع عند اختراق مبدأ الاستدلال The Principle of Inference ، وهى المغالطات القياسية .

٣- مغالطات تقع عند اختراق مبدأ البرهان The Principle of Proof « ومن أشكالها مغالطة المصادر على المطلوب » .

٤- مغالطات تقع عند اختراق مبدأ الاستقراء The Principle of Inductive Method «ويمثلها مغالطة العلية والذاتية »[1] .

والتقسيمات السابقة لهنرى وجيبسون لم تخرج فى مجملها عن التصنيف الأرسطى لهذا يمكن القول بأن التصنيف الأرسطى للمغالطات هو التصنيف المعتمد بين المناطقة حتى يومنا هذا ، ويقوم هذا التصنيف على تقسيم المغالطات إلى قسمين :

الأول : المغالطات اللفظية وهى التى يسميها أرسطو مغالطات القول وهى ستة أنواع على النحو التالى « مغالطة الاشتراك ، الاشتباه ، التركيب ، التقسيم ، النبرة ، «الاستعجام» ، وأخيرا مغالطة صور الكلام» .

الثانى : ويسميه المغالطة المعنوية وهى التى تقع خارج القول وقسمها إلى سبعة أنواع هى مغالطة العرض ، ومغالطة الجوهر ، ومغالطة تجاهل المطلوب ، ومغالطة المصادرة على المطلوب ، ومغالطة أخذ ما ليس بعلة كعلة ، ومغالطة إيهام عكس اللوازم ، ومغالطة جمع المسائل فى مسألة وتأتى المغالطة اللفظية فى المرتبة الأولى لأنه بدونها لا يمكن الوصول إلى الاستدلال الصحيح ، فقضايا الاستدلال هى عبارات تتكون من عدد من الحدود أو الألفاظ ، وصحة الاستدلال إنما تتوقف على صحة مكوناته .

(1) Gibson, The problem of logic, Macmillan & Co., London, P. 281 .

أولاً: مغالطة الاشتراك اللفظى:

تقع هذه المغالطة عند استخدامنا لألفاظ تحمل أكثر من معنى ، وبالتالى تختلف الإفهام عند سماعها مثل كلمة « عين » حين تنطق بها منفردة ويسمعها مجموعة من الأفراد فقد توحى لسامع بالعين المبصرة ، ولآخر عين الماء والثالث عين الحقيقة . . . الخ فالاشتراك غالبا ما يؤدى إلى اللبس والغموض وتعدد المفاهيم والتفسيرات ، ولهذا كان سقراط قديما يحرص على تحليل المعانى الكلية ، وعلى بلوغ التعريف الدقيق الذى سيتقيم فيه كل لفظ مع المعنى المساوى له .

وهنا نتساءل هل يمكن الاستغناء تماما عن الألفاظ المشتركة أى هل نستطيع إيجاد لفظة محددة لكل معنى محدد ؟

فى الواقع أن هذا يكون من المستحيلات فعلى حد قول أرسطو « الأسماء وأكثر الكلم محدودة ، والمسميات غير متناهية العدة ، فمن الاضطرار أن تكون الكلمة والاسم الواحد بعينه يدل بدلالة واحدة على كثيرين[1] .

ويتفق فلاسفة الإسلام وعلماء اللغة المسلمون مع أرسطو فى إستحالة الوصول إلى وقوع كل اسم واحد على مسمى واحد فنرى ابن سينا يقول « استخدام الألفاظ المشتركة هو حقيقة لا يمكن الفكاك عنها لأنه من المستحيل أن نخصص اسما على حدة لكل معنى، فالاتفاق فى الاسم لابد منه لأن المسميات غيرمحدودة ولا محصورة[2] .

ونذكر هنا بأن الاشتراك اللفظى إنما يؤدى إلى الوقوع فى المغالطة واللبس عند إساءة فهم المعنى المقصود للفظة ، وفهم السياق الذى ترد فيه تلك اللفظة ويضرب لنا الغزالى بعض الأمثلة على المغالطات التى تقع بسبب الاشتراك اللفظى مثلا كلمة الثرىّ وكلمة التراب من الخطأ التوحيد بينهما فى المعنى أو المضمون لأن الثرى هو التراب لكن فى حالة النداوة ، ومثل كلمة الآبق وكلمة الهارب ، فالآبق هو الهارب لكن من كد وخوف[3] .

(1) Alston, W., P., Philosophy of langauge, Englewood Ciiffs, N., J Prenticep, Hell, 1967, P. 3.

(٢) ابن سينا : الشفاء ، (السفسطة) ، تحقيق : د. أحمد فؤاد الأهوانى ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م ، ص ٤٥ وما بعدها .

(٣) الغزالى : معيار العلم فى فن المنطق ، دار الأندلس ، بيروت ، ص ١٥٩ ، د : ت .

ثانياً: مغالطة الاشتباه:

تقع هذه المغالطة لسوء الفهم والتأويل ، والأخذ بظاهر الألفاظ أحيانا ، وهى مغالطة لا يقع فيها إلا الجهال غالباً ، لأنهم يقفون عند ظاهر الألفاظ والنصوص مثل فهمهم لقوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾[1] ، فظنها بعض الجهال أنها من الخيوط المعروفة لدينا ، والتى نستخدمها فى الحياكة ، وكذلك فهمهم لقوله تعالى : ﴿ رَاعِنَا ﴾[2] وهى من المراعاة فهموها على أنها من الرعونة .

إن هذه المغالطة تقع عادة ، لضعف قدرة بعض الأفراد على التفريق بين الحروف وعدم ضبطها وتشكيلها ، أى أنها مغالطة نحوية خالصة .

ثالثاً: مغالطة التركيب:

تقع هذه المغالطة عند استخدامنا لمجموعة من الألفاظ لا تعطى إلا معنى اللفظ الواحد أو المفرد ، مثل قولنا الحيوان الناطق الذى ينتقل بنقل قدميه من موضع إلى آخر ، فمن الممكن استبدال كل هذا الموضوع بلفظ واحد هو الإنسان ، وإستبدال المحمول بلفظ يمشى« ، فالقضية الأولى كما نرى تحتوى على خلل فى الاتساق ، وكذلك مثل قولنا زيد الطويل أبيض ، هنا نجد أن لفظ الطويل جزء من المحمول ، وكذلك تتضمن مغالطة التركيب الإفتراضات العلمية الخاطئة التى تقوم على إنطباق المعانى الجزئية على الكلية ، أو الإدعاء بأن ما يصدق على الجزء لابد أن يصدق على الكل ، كما تقع هذه المغالطة أيضا عند إهمال بعض الأنواع التى يجهلها عند دراسته للعلاقات بين الأجزاء[3] .

---

(١) سورة البقرة : ١٨٧ .

(٢) سورة البقرة : ١٠٤ .

(3) Peter, T., Manices, Arthur, N. Kuger, Logic (the Essential) McGrow, Hill Bools, Company, New York, P. 287.

رابعاً: مغالطة التقسيم:

هذه المغالطة عكس مغالطة التركيب السابقة ، ويسميها البعض بمغالطة تفسير المركب باشتراك التأليف ، وهى تدعى أن ما يصدق على الكل ككل لابد أن يصدق على الأجزاء التى يتكون منها هذا الكل ومن أشكالها أيضا إسقاط قسم من الأقسام عند الحصر أو التصنيف أو زيادة قسم لا يمكن إدخاله أو إدراجه ضمن التقسيم أو التصنيف مثل قولنا : الكتاب إما أن يكون لونه اخضر أو أصفر أو أسود وإسقاط الألوان الأخرى الأبيض والأحمر والأزرق .

ومثل قولنا عند زيادة قسم فاسد : الشئ إما أن يكون هو هذا الشئ أو غيره أو لا هو ، ولا غيره ، فهذا القسم الأخير زائد وفاسد وغير معقول أصلا ، أو يكون التقسيم قائم على أقسام كلها فاسدة مثل القول . تسقط الأجسام من أعلى إلى أسفل عند إلقاءها من أعلى إما لأن أرواح النجوم تدفعها لأسفل وإما لميلها الروحانى إلى العالم الأرضى ، وإما لثقلها ووزنها ، فهذه الأقسام كلها فاسدة ، والصحيح أنها تسقط بفعل الجاذبية الأرضية .

خامساً: مغالطة النبرة « الإعجام »:

وتختلف طريقة وقوع هذه المغالطة باختلاف اللغات ، ففى اللغة العربية تقع هذه المغالطة عند الاختلاف فى القراءات مثل قراءات القرآن الكريم السبعة ، مثل قراءة البعض لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾[1] ، وتقرأ أيضاً « ومن عنده علم الكتاب » أى أن هذه المغالطة تقع فى الإعراب والإعجام[2] .

سادساً: مغالطة صورة الكلام:

وتقع مغالطة صور الكلام عند اشتباه بعض الناس فى صور بعض الكلمات ولاسيما فى لغتنا العربية ، خاصة ، وإن أكثر حروفها لا يفرق بينها فى الصور والأشكال مثل (صغير ، صفير) (ضالم ، ظالم) (زيد ، زبد ، رند ، ربد ، ريد ... الخ) .

---

(١) سورة الرعد : ٤٣ .

(٢) بدوى : المنطق الصورى والرياضى ، دار العلم للملايين ، الكويت ، دارالقلم ، بيروت ، ص ٢٤٩ .

وهذه المغالطة تقتضى العلم بقواعد النحو مثل المغالطة السابقة حتى نستطيع التفرقة بين هذه الألفاظ ، وذكر أرسطو أن « الغلط الذى يدخل على الناس فى شكل الكلمة وصورتها فذلك لا يكون إلا لمكان الاشتباه منها »[1] ، ولمغالطة صور الكلام أشكال عديدة فى اللغة العربية ونذكر منها المغالطة التى تقع عند تردد الضمائر بين أشياء متعددة تحتمل الانصراف إليها مثل قولنا « كل ما علمه العاقل فهو كما علمه ، والعاقل يعلم الحجر فهو كالحجر ، فكلمة « هو » هنا قد ترجع إلى العاقل ، وقد ترجع إلى المعقول ، ومنها أيضا المغالطة التى تقع عند تردد الحروف الناسفة بين معنيين ، فتصدق فى أحدهما وتكذب فى الآخر مثل القول : الخمسة زوج وفرد ، فهو صادق فيظن أنه يصدق أنها زوج وفرد معا ، وسبب هذه المغالطة هو اشتباه دلالة حرف الواو ، لأنه يدل على الجمع بين الأجزاء ، مثل قولنا : الإنسان لحم ودم فهذا القول صادق ، ويعلق الغزالى ذلك بقوله « إن هذا يصدق بطريق جمع الأجزاء ، لا بطريق جمع الصفات »[2] .

ومنها أيضا المغالطة التى تقع عند تردد الصفة بين الموضوع والمحمول أى عند عدم تحديد نسبتها لا إلى الموضوع ولا إلى المحمول فتبدو نسبة إلى لاثنين معا ، مثل قولنا زيد بصير أى ليس بضرير وقولنا زيد طبيب ، فإذا جمعنا المقولتين معا ، فقلنا : زيد طبيب بصير ، ظن أنه بصير فى الطب ، وهذه الألفاظ تصدق مفرقة وتصدق مجموعة على أحد التأويلين دون الآخر[3] .

ومنها أيضا المغالطة التى تقع فى العطف والمعطوف ، مثل ما جاء فى قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾[4] ، فظن بعض الناس أن الراسخون فى العلم معطوفون على الله عز وجل ، وهو ليس كذلك .

ومنها أيضا المغالطة التى تقع عند استخدام الألفاظ المنقولة ، وهى الألفاظ التى تقع

(١) بدوى : منطق أرسطو ، ج٣ ، ص ٨٤٦ .

(٢) الغزالى : فن المنطق ، ص ١٥٦ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) سورة آل عمران : ٧ .

بمعان عدة ، ويكـون وقوعها على أحد هذه المعانـى أقدم ، ونقلها المتأخرون مـثل لفظة المنافق والفاسق . والكافر ، ولفظة الصوم - الصلاة - الدعاء .

ومنها أيضا المغالـطة التى تنشأ عند استخدام الألفاظ المسـتعارة ، وهى الألفاظ التى تأخذ للشئ من غيره مثل القول : الأرض هى أم البشر .

ومنهـا أيضا المغالـطة التى تـقع عند استـخدامنا ألفـاظا تدل علـى قيم نسبـية فى مدلولاتهـا مثل « جميل - كبـير - صغير » ، فهذه الـكلمات لا يكون لهـا معنى إلا بالنسبة إلى فرد أو شئ معين نصفه بصفـة الجمال أو الكبر وقولنا عن شئ أنه جميل لا يكون له مـعنى إلا إذا أضفنا اسـم الفرد أو الجماعة الـتى تراه جميلا ، وهـنا لابد من الإشارة إلى فلاسفة الوضعـية المنطقية الذين اعتبروا العبـارات التى تتحدث عن الأخلاق والقيم والمعايير عبارات مطاطة لا يمكن التحـقق منها أو الحكم عليها بالصدق أو الكذب لذلك كانوا يميلون إلـى رفضها لأنها من وجهة نظرهم عبارات غـير ذات معنى لأنها لا تصف الواقع وأسموها بالعبارات الوصـفية أو بالمغالطة الوصفية Discriptive Fallacy وهو الأمر الذى رفضـه فلاسفة إكسفورد وعبـر عنه «أوستين» بقوله «مـا الذى يمكن أن نفعله بالعبـارات التى لا تصف الواقع ولا تتعلق بالصدق والـكذب ، ماذا نحن فاعلون بالجملة الطلبيـة « بالأمر والنهى » والجمل الاستفهامية وغيرها ، هـل يمكن الحكم عليها بأنها خالية من المعنى[1] ، لقد رفض فلاسفة إكسفورد إعتبار الـوضعية المنطقية للعبارات الاستفـهامية والطـلبية وسـائر العبارات الإنـشائية عبـارات غير ذات معـنى ، لأن هذه العبـارات تؤدى إلى مفاهـيم معيـنة بل وتعبـر عن وقائع محـددة ، وبالتالـى لا يمكن استبعادها أو رفضهـا ، وهل تـستطيع العبارات الخبرية أو التقـريرية أن تفى بكل أغرض المتحدث بها دون الحاجة إلى العبارات الإنشائية .

ومـن هذه المـغالطات أيضا التـى تنشأ عن استخـدام الكلمات الدالة عـلى علاقة ، والتـى لا يكـون معناها مستقل فى ذاتـه ، إنما يتحقق معناها ويـتحدد من خلال طرف آخـر مـثل كلمات « أكبر من - أصـغر من - على يمين - علـى يسار . . . . الخ » ، فهـذه الكـلمات لا يستقيم معناها إلا إذا اكـتملت العبارة أو السياق ، فالعـبارة الناقصة مثـل « س أكبـر من . . . . . » أو « ص علـى يسار . . . . » عـبارات خـالية من

(1) Austin, J,L., How to Do Things with words, Edited, J., O., Urmson, New York, Oxford University Press, 1970, PP. 3 - 5 .

المعنى[1] ، ونشير هنا إلى الفلاسفة الوضعيين قد وقعوا فى هذه المغالطة ، عندما تحدثوا فقط عن الواقع اللفظى للجملة ، فاهتموا بالعلاقة القائمة بين الكلمات ولم يهتموا بالعلاقة القائمة بين معانى هذه الألفاظ « الكلمات » والتى قد تؤدى إلى تغير معنى الكلمة عند تغير ترتيبها أو وضعها فى الجملة ، لقد نظر الوضعيون إلى الكلمات مجردة تماما عن معانيها ، وقد عبر فتجنشتين عن موقف الوضعية بقوله عن الجملة « إنها مجموعة من الألفاظ أو الأسماء قد تكون مرتبة على هذا النحو أو ذاك »[2] .

وواضح من هذا النص أن ترتيب الجملة أو القضية هو الذى عول عليه الوضعيين المنطقيين ، فعنصر الترتيب عندهم يوازى عنصر التركيب فى الواقعة ، وهو ما انتقده الدكتور يحيى هويدى بقوله « إن المنطق لا تنصب دراسته على الأصوات المقطعة التى يظهرها اللسان وتلتقطها الآذان كما زعم الوضعيين ، إنما هو قوة لدى الإنسان يكون بها الكلام ذا معنى »[3] .

وهناك مغالطة أخرى تقع عند استخدامنا للكلمات الكلية الشاملة مثل قولنا : الجندى يتحلى بالصبر والشجاعة ، فيظن البعض أننا نتحدث عن شئ مادى فى عالم الواقع ، مع أن الجندى هى كلمة ليس لها فى ذاتها مدلول فيما عدا الأفراد الذين هم جنود ، والذين يكون لكل واحد منهم اسم يخصه ، وعلى ذلك تكون حقيقة كلمة «الجندى» عندما تطلق على فلان ، وفلان ممن يتصفوه بالجندية .

وأشار جون ديوى إلى مغالطة أخرى عرفت بمغالطة اسم الإشارة يقع فيها المناطقة عند اعتبارهم كلمة « هذا » من الصفات والحالات التى فى الشعور الداخلى ، وكذلك اعتبارهم كلمات « اليوم - امس » معطيات أولية بسيطة ، فيرى (ديوى) أن الصفات هى كائنات فى الخارج الموضوعى لا فى مجرى الشعور الداخلى ، وعدها معطيات حسية ،

---

(١) د. زكى نجيب محمود : نحو فلسفة علمية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٨ ، ص ١١٢ .

(٢) لودفيج فيجنشتين : رسالة منطقية فلسفية ، ترجمة د. عزمى إسلام ، مراجعة د. زكى نجيب محمود مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٨ ، ص ٦١ - ٦٢ .

(٣) د. يحيى هويدى : ما هو علم المنطق ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٦ ، ص ٤٠ : ٧٠ .

وهو ما يتفق مع النظرية الذرية الحديثة التى ترى أن مضمونات القضايا تجئ إلينا مباشرة من الوجـــود الخارجى ، وأنها مـركبة يمكن ردها إلى مـعطيات لها من البـساطة مالا يمكن رده بعد ذلك إلى ما هو أبسط ، وإدراكنا العقلى لهذه الصفات البسيطة المباشرة هو الذى يؤلف القـضايا « الذرية » ، بينمـا تعد القضايا المشـتملة على معامـل استدلالى « مركبة » قضايا من قبيل « هذا أحمر » ، وصلب ، وحلو ، تكون ذرية بناء على النظرية الذرية تعتبر كلمة « هذا » خلوا من كل المـميزات الوصفية ، لأنه لو كانت « هذا » أكثر من مجرد أداة إشارية عادية لأصبحت مركبة ، ومن ثم بناء على هذه النظرية ، أصبحت شيئا لا نعـطاه عطاء مباشرا ، ففى قولـنا « هذا الشريط أحمر » لا يكون مـدلول كلمة شريط مما يعطى بالمعنى هناك أداة إشارية محضة هى كلمة هذا بحيث تخلو خلوا تاماً من أى مضمون وصفى يجعلـها موضوعاً لقضية ، لابد لها من الوجهة المـنطقية أن تتطابق تطابقاً ذاتياً مع أى حـالة من قبيلها ، فكل حالة إنما تتحـدد بمجرد الفعل الإشارى الذى نشير به إلى ما نشير إليه ، وكل فعل إشارى لا يشتمل عندهم على شئ يميزه من سائر الأفعال الإشارية الأخرى فيلزم عن هذا أنه ليس ثـمة من أساس أو مبرر لحملنا صفة ما دون أخرى على أداة الإشارة[1] .

ثانياً : المغالطات المعنوية :

وهى التى تقع خارج الـقول عند أرسطو ، ويقع فيها الشخص المـستدل ، وقسمها أرسطو إلى سبعة أقسام :

الأول : مغالطة العرض Fallacie Acceident :

وتسمى مغالطة أخذ العرضى مكانى الذاتى ، وتقع هذه المغالطة عند استنتاج نتيجة مطلقة بسيطة دون قيد ولا شرط من شئ لا يصدق إلا بالعرض .

مثل قولنا : بعض الطـب ضار . هذه النتيجة استنتجها إنسان مـا عندها تعامل مع طبيب جاهل أساء استخدام الطب ، ففى هذه الحـالة يضع هذا الإنسان فى النتيجة ما هو أكثر من المقدمات ، ومرجعها هو فسـاد الاستقراء والتسرع فى إصدار الأحكام ، أو كما

(١) جون ديوى : المنطق ، ترجمة وتعليـق د. زكى نجيب محمود ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٩ ، ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

يقول أرسطو « الغلط الذى من العرض فإنما يكون من أجل أنه لا يستطيع المتكلم أن يفصل بين نفس الشئ وغيره »[١] .

الثاني : مغالطة قلة العلم بالتبكيت :

وهى تقع مع الجهل بقواعد وأصول المجادلة ، ويرجح أرسطو أن تكون كل المغالطات على الإطلاق ترجع إلى عامل الجهل بالتبكيت سواء المغالطات اللغوية أو المعنوية فيقول « جميع الأنحاء تقع من الجهل بالتبكيت »[٢] ، ويعرف ابن سينا التبكيت بأنه » هو الذى تناقض به شيئا ليس فى الاسم بعينه بل وفى المعنى ، وفى المحمول ، وفى الموضوع ، وفى الإضافة ، والجهة ، والزمان وغير ذلك على ما علمت ، وإنما يدخل الكذب فيها بسبب إغفال شئ منها[٣] .

الثالث : مغالطة تجاهل المطلوب :

ويمكن تسميتها بمغالطة الجهل بالبديهيات ، وتقع هذه المغالطة عند الانتقال مما هو صادق بشرط إلى ماهو صادق إطلاقا ، والشرط الذى يتوقف عليه صدق الحجة هو ارتباطها بزمان معين وعلاقة معينة مثل قولنا إذا كان تناول السكر بنسبة معينة يمد الجسم بالطاقة اللازمة لتوليد السعرات الحرارية المطلوبة ، فإنه يكون ضار فى حالة تعطى كميات كبيرة منه .

ومثل من يسأل عن الأرض ، فيقول بحر هى أم سماء ، والكذب هنا ظاهر . ومثل من يقول أيضا « من الأشياء ما هو خير ، ومنها ما ليس بخير ، فمجموعها أخير هو أم غير خير ؟ فأى هاتين قلت والكذب هنا ظاهر لأن من أثبت الخير فيما لا خير فيه ، أو نفاه عما يثبت فيه فقد قال كذبا »[٤] .

الرابع : مغالطة المصادرة على المطلوب Petitio Principii :

وتقع هذه المغالطة عندما يكون المطلوب (النتيجة) والمقدمات شيئاً واحدا ، وهى من المغالطات البرهانية .

(١) بدوى : منطق أرسطو ، ج٣ ، ص ٨٥١ .
(٢) بدوى : منطق أرسطو ، ج٣ ، ص ٨٤١ .
(٣) ابن سينا : الشفاء ، السفسطة ، ص ٢٢ .
(٤) بدوى : منطق أرسطو ، ج٣ ، ص ٨٥١ .

مثل قولنا :

كل إنسان بشر

كل بشر ضحاك

كل إنسام ضحاك

وهذه المغالطة مصدرها أن الأصل فى البرهان أن يكون أوضح مما يراد البرهنة عليه ، ومغالطة المصادرة على المطلوب ليست مغالطة صورية ، بل هى مغالطة مادية ، ترجع إلى المستدل ، وإلى القضايا التى يستخدمها كمقدمات وكنتيجة ، وإلى تصرفه فى البرهان ، ولا ترجع إلى صورة الاستدلال ، فالاستدلال صحيح valid ، ولكنه غير مثمر Fruitless أو عقيم ، أو غير برهانى Undemonstrative ، ومصدر فساده من الناحية المادية يرجع إلى التكرار اللفظى أو إلى الغموض اللغوى ، ومن ثم فإن حقيقة النتيجة تتعلق تعلقا منطقيا بحقيقة المقدمة أو المقدمات ، فإن كانت المقدمة أو المقدمات صادقة ، كانت النتيجة صادقة مادام الاستدلال صحيحا[1] ، إن مغالطة المصادرة على المطلوب لا تعتمد على التميز بين الصحيح والفاسد من الاستدلال الصحيح غير المثمر إستنباطيا ، وقد كان أرسطو أول من أشار إلى هذه المغالطة فى كتابه الطوبيقا ، فى معرض رده على حجج السوفسطائيين ودحضه لها ، وانتهى أرسطو إلى القول «بأن التسليم بالمسألة الأصلية أو افتراضها هو نوع من الفشل فى البرهان على المسألة المقترحة[2] » .

وقد قسم أرسطو المصادرة على المطلوب إلى خمسة أنواع فرعية من المغالطات ، وهى على النحو التالى :-

١- **استنتاج قضية من نفسها** : وهو ما يسمى بتحصيل الحاصل Tautology ، ونقع فيه عندما نستخدم المترادفات والكنايات ، وننتقل منها إلى نتائج مذكورة من قبل فى المقدمات ، ويعول عليه ويعتمده المناطقة الرياضيين فهو عندهم أحد المبادئ

(١) د. محمد السرياقوسى : بحوث ومقالات فى المنطق ، القسم الثانى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٩ .

(2)Areistotle, Analytca Priora An The works of English under the Editor ship of Ross, vol, 1, Oxford University press, 1966, PP. 28 - 30.

الأساسية للاستدلال الصحيح المثمر ، بعكس المنطق الأرسطى الذى يعتبره من أشكال العقم والخطأ فى القياس .

مثل : ق . ق ، إذن ق

ق ٧ ق ، إذن ق

ق ، إذن ق ، ق

ق ، إذن ق ٧ ق

ق ق ، ولكن ق ، إذن ق

٢- استنتاج قضية صادقة فى حالة خاصة من قضية كلية صادقة برهن عليها ابتداء من هذه الحالة الخاصة[١] .

٣- استنتاج قضية كلية من شئ صادق فى حالات خاصة لا يكون صادقا إلا إذا كانت القضية الكلية صادقة ، أى عندما نبرهن على الأكثر عمومية على ابتداء من الأقل عمومية أو الجزئى الذى لا يكون صادقا إلا إذا صدق ما هو عام وهو عكس النوع الثانى »[٢] .

مثل قولنا س تساوى ص فى الوزن ، وص تساوى ع فى الوزن إذن س تساوى ع فى الوزن .

وهذا طبقا لقاعدة رياضية شهيرة مفادها « الأشياء المساوية لشئ واحد بعينه متساوية .

٤- فرض النتيجة بعينها فى المقدمات أى تقع هذه المغالطة عندما يسلم الإنسان بنتيجة أو يستخدمها لتبرهن على نفسها ، إذا انتقل من قضايا متحدة فى الموضوع أو المحمول إلى نتيجة لها موضوع بسيط ومحمول مركب أو العكس ، وإما عندما ننتقل من قضيتين إلى قضية متصلة ، وذلك مثل إذا أراد المرء أن يثبت أن الطب هو علم

(1) Aristotle, Topica in the works of aristotle, vol, 1, Ixford University press, 1966, v. iii, B (163a - 11 - 14) .

(2) Ibid : (163 - 5 - 8) .

الصحة والمرض ، ابتداء من المقدمتين : الطب هو علم الصحة ، وهو أيضا علم المرض[1] .

٥- فرض إحدى القضيتين المتساويتين لبرهان الأخرى : أى أن هذه المغالطة تقع عندما ننتقل من قضية مسلم بصدقها إلى قضية مساوية لها ، فنحن نسلم بإحدى القضيتين اللتين يتضمن كل منهما الأخرى بالضرورة ، لنبرهن على القضية المساوية لها التى هى عكس أو نقض .

ومن الأمثلة على ذلك ، إذا أراد أحدهم أن يثبت أن قطر المربع قابل للقياس بضلعه بالاعتماد على أن ضلع المربع قابل للقياس بقطره أو بالعكس[2] .

خامساً: مغالطة إيهام عكس اللوازم:

وتسمى بمغالطة التأليف بين القضايا ومغالطة إيهام الانعكاس وتقع هذه المغالطة عندما يعكس موضع الموضوع والمحمول فيصبح الموضوع محمولا ، والمحمول موضوعا ، أو يجعل المقدم تاليا ، والتالى مقدم ، وقد يقع الخلل فى الاثنين معا .

مثال : إذا كان الاستعمار الفرنسى أفاد مصر ، لمكث فيها مدة طويلة ، لكنه لم يبق فيها مدة طويلة .

اذن فهو لم يفيد مصر .

إن هذه المغالطة تترتب على الاعتقاد بصحة نظرية ما لأن نتائجها التى لابد أن توجد إذا كانت صحيحة ، موجودة فيظن أن التحقيق كاف للبرهنة على صحتها .

كما تقع هذه المغالطة أيضا عند ترك شروط العكس الصحيح مثل قولنا الكلية الموجبة تنعكس جزئية موجبة .

فإذا كان الصحيح قولنا كل إنسان حيوان تنعكس إلى بعض الحيوان إنسان ، فماذا لو قلنا ووفق نفس القاعدة كل شيخ قد كان شابا ، هل يصح أن نقول بعض الشبان قد كان شيخاً !

(1) Ibid, BVlll. B (163a - 8 - 11) .

(2) Ibid, BVlll. B (163a - 11 - 14) .

سادساً: مغالطة جمع المسائل فى مسألة :

وتقع هذه المغالطة عندما نجمع المسائل فى مسألة واحدة ، ونلتمس عنها جواب واحد وتكون أحكامها مختلفة لا تحتمل جواباً واحداً ، وهو ما ينتج عنه المحال مثل من يسأل «هل الأرض بحر أو سماء» أو من يسأل « هل يمشى الصاروخ على الأرض أم يسبح فى الماء « فهذا ليس مسألة واحدة » .

سابعاً: مغالطة جعل ما ليس بعلة علة :

ويقع هذا النوع من المغالطات فى قياس الخُلف ، أى عندما نورد فى القياس شيئا ، ونحاول أن نبين فساده بخلف يتبعه ثم لا يكون هو علة لذلك الخلف ، أو بأخذنا العلة فى غير مواضعها وهذا سيؤدى بنا حتما إلى نتيجة محالة .

مثل قولنا « ليست النفس والحياة شيئا واحدا ، إنه إن كان الكون ضد الفساد ، فقد يجوز أن يكون كل جزئى ضد فساد جزئى ، الموت ضرب من ضروب الفساد ، وهو مضاد للحياة ، فيجب بذلك أن تكون الحياة كونا وأن الحياة تتكون وذلك ما لا يمكن ، فلا محالة أنه ليس النفس والحياة شيئا واحدا[1] .

المغالطات التى تقع فى التعريف المنطقى:

ويمكن إدراجها مع المغالطات اللغوية لأنها غالبا ما تقع مع سوء استخدامنا للتعريف المنطقى وفساده وعدم دقته مما يؤدى إلى صعوبة الوصول إلى المفاهيم الصحيحة ، وهذه المغالطات فى التعريف المنطقى تقع على النحو التالى :

١- مغالطة تقع عندما نضع الفصل مكان الجنس فى التعريف مثل تعريفنا للعشق بأنه إفراط فى المحبة ، والصواب هو أن نقول أن العشق هو المحبة المفرطة ، لأن المحبة جنس آخر .

٢- مغالطة تقع عندما نضع المادة مكان الجنس مثل تعريف السيف بأنه حديد يقطع ، والكرسى أنه خشب يجلس عليه .

٣- مغالطة تقع عند تعريف الكل بالجزء أو بأحد أجزائه مثل تعريف الرماد بأنه خشب

(١) بدوى : منطق أرسطو ، ج٣ ، ص ٨٢٣ .

محترق ، فهو الآن ليس خشب بل كان خشبا ، ومثل تعريف الشر بأنه ظلم للناس .

٤- مغالطة تقع عند وضع الصفة الفعلية مكان الصفة الممكنة أو العكس أو وضع الملكة مكان القوة أو العكس مثل تعريف الفاجر بأنه الذى يقوى على فعل المنكرات ، إذ أنه يقوى أيضا على تركها .

٥- مغالطة تقع عند وضع الجنس مكان الفصل ، أو وضع النوع مكان الجنس ، لأن الجنس كما نعلم أعم وأشمل من النوع مثل تعريف الكل بالجزء .

٦- مغالطة تقع عند تعريف الظاهر بالخفى ، مثل تعريف النار بأنها جسم شبيه بالنفس ، والنفس أخفى من النار ، وتعريف الخفى بما هو خفى أيضا مثل تعريف الروح بأنها مادة لطيفة شفافة لا ترى ولا تحس .

٧- مغالطة تعريف الشئ بما هو يساوى فى المعرفة مثل تعريف العدد بأنه كثرة من الآحاد ، فالعدد والكثرة فى حقيقتيهما شيئا واحدا .

٨- مغالطة تعريف الشئ بما هو متأخر عنه فى المعرفة ، مثل تعريف الشمس بأنها كوكب يطلع نهارا .

٩- مغالطة تعريف الشئ بضده ، مثل تعريف الزوج بأنه عدد لا يزيد على الفرد بواحد أو العكس فى تعريف الفرد .

١٠- مغالطة تعريف المضاف بالمضاف إليه مثل تعريف الأب بأنه ماله ابن[١] .

إن هذه المغالطات السابقة تمثل العوامل الواجب استبعادها عندما نكون بصدد التعريف المنطقى ، وهى كما نرى ليست عملا خالصا للمناطقة ، بل هى قاسم مشترك بينهم وبين علماء اللغة ، فعملية التعريف المنطقى تقوم على بعض العمليات اللغوية مثل النفى والوصل والربط والقياس والتسلسل ، كما تقوم على الخلو من العبارات الإنشائية والعبارات العامة التى تؤدى إلى الوقوع فى اللبس والغموض حتى تأتى عبارة التعريف على أعلى درجات الدقة وتشير إلى ما يمكن الحكم عليه بالصدق

(١) ابن سينا : رسالة الحدود ، ضمن كتاب عبد الأمير الأعسم « المصطلح الفلسفى عند العرب » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ ، ص ٢٧٨ .

والكذب[١] ، فالغاية الأساسية من التعريف ليست مجرد الوصول إلى عبارات مرتبة منظمة بقدر ما هى توضيح معنى المفاهيم العلمية الأساسية ، وعلى حد قول باسمور « أنها عبارة تقوم على التوافق والاتساق الداخلى وليس على الرابطة التى تربط بين العبارة والواقع كما كان يذهب أنصار الوضعية المنطقية[٢] ، وعلى ذلك تصبح القضايا الأساسية هى التى لا تتوقف أو تنتهى عند التحقق التجريبى ، فالتحقيق ما هو إلا علاقة بين القضايا وليس بين القضايا والخبرة ، والحل الأمثل لمشكلة اللغة وألفاظها ودلالتها ، ولتجنب أخطاء التعريف هو ما جاء به المنطق الرياضى الذى نادى بضرورة استبعاد ألفاظ اللغة إستبعادا تاما وتحويل القضايا والتعريفات والحدود إلى رموز رياضية مجردة لا تحتوى على أى مضمون مادى أو واقعى يقيد حركة الفكر ، وحتى يتم التخلص من مشكلات تقف حجر عثرة أمام حرية الفكر مثل مشكلة المعنى والصدق والدلالة، والاشتراك والاشتباه والمجاز وغيرها حتى يصبح الفيلسوف على حد تعبير برتراندراسل «يحصر نفسه فى التفكير فى الرموز، أو هو الذى يفكر فى الشئ المرموز مرة واحدة»[٣] .

المغالطات القياسية :

يمكن القول بأن أهم وأخطر المغالطات المنطقية هى تلك التى تقع فى القياس وهى أكثرها شيوعا على الإطلاق ، ولا نبالغ إذ قلنا أن جل المغالطات المنطقية هى فى حقيقتها مغالطات قياسية ، لأنها تتعلق بمبدأ الاستدلال عموما ، والقياس بوجه خاصة هو قمة ما يصل إليه التفكير المنطقى ، كما أن المغالطات اللغوية سواء التى تقع فى الألفاظ أو فى التعريفات هى مغالطات قياسية لأن القياس ما هو إلا التأليف بين القضايا والحدود والألفاظ ، وهو ما يتضح من تعريف جيفونز بأنه « محادثة فيها أشياء تكون محدودة موضوعية ، وأشياء أخرى تتبعها كضرورة لكونهم كذلك »[٤] ، كما عرفه

(1) Ayer, A., J., langauge, Thuth, and logic, Penguin Books, LTD, Harmondswrth, Middlesex, England, ed, 1964, P. 193.

(2) Passmore, A Hunderd years of philosophy, Apelican Book, 1972, P. 376.

(3) Russell, B., The philosophy of logical atomisn, repirnted in reading in twentien cenury philosophy, PP. 298 : 304 .

(4) Jevons, Elementary lessons in logic, Macmillan and Co, London, 1947, P. 127 .

كوبى تعريفا عن طريق مكوناته فقال « القياس عبارة عن حجة مستنتجة من ثلاث قضايا أولية والتى تشتمل على ثلاث حدود ، وكل منها يمثل وحدة متكاملة »[1] .

مغالطة الحدود المنطقية :

وهى القسم الأول من المغالطات القياسية ، وتقع مغالطة الحدود على وجوه عدة :

١- تقع عند عدم تمايز الحدود الثلاثة المكونة للقياس ، وعدم تكاملها وتحقق علاقة التضمن فيما بينها مثل قولنا :

كل خمر عقار

كل عقار مسكر

إذن كل خمر مسكر (أ ⊃ ب) (ب ⊃ جـ) ⊦ (أ ⊃ جـ)

الحد الأوسط هنا نفسه الحد الأصغر ، وهذه المغالطة نتجت عن استخدام الألفاظ المترادفة التى قد تختلف حروفها ومنطوقها ، ولكن تتساوى حدو معانيها المفهومة .

٢- مغالطة أخرى تقع عند استخدامنا ألفاظ مركبة تؤدى معنى اللفظ الواحد فى القياس مثل قولها زيد الطويل أبيض .

المحمول هنا الأبيض فقط ، أو قلنا « الحيوان الناطق الذى ينتقل بنقل قدميه من موضع إلى آخر » ، فهذه الألفاظ مجتمعة لا تصلح كمقدمة قياسية .

٣- مغالطة قياسية أخرى تقع عندما يكون الحد الأوسط لا يؤدى معنى الاشتراك الحقيقى واللفظى ، فالاشتراك فى اللفظ مع اختلاف المعنى يؤدى إلى وقوع المغالطة .

كل عربى حر

بعض الجياد عربية

بعد الجياد حرة ويرمز لها بالرمز التالى : أ × ب = صفر

أ ب ≠ صفر

أ × ب ≠ صفر

(1) Josoph, H. W., D., Introduction to logic, Oxford, 1931, P. 249.

٤- مغالطة قياسية أخرى تقع عند التجاوز فى الحد الأصغر ، أى عند استغراق الحد الأصغر موضوع النتيجة ، وعدم استغراقه فى إحدى المقدمتين ، مثل قولنا :

أ × ب = صفر	كل الجنود مشاه
أ ب ≠ صفر	بعض الشهداء جنود
أ × ب ≠ صفر	كل الشهداء مشاه

وهى خطأ فى المنطق الرياضى أيضا ، هذه المغالطة نتجت عن إستغراق الحد الأصغر فى النتيجة وهو غير مستغرق أصلا فى المقدمات ، والقياس فاسد لأن النتيجة تتبع أخس المقدمات .

٥- مغالطة قياسية أخرى تقع عند التجاوز فى الحد الأكبر ، أى عند استغراق الحد الأكبر محمول النتيجة ، وعدم استغراق فى إحدى المقدمات ، مثل قولنا :

كل المسلمون موحدون

بعض الأفارقة ليسوا مسلمون

إذن بعض الأفارقة ليسوا موحدون

٦- مغالطة قياسية تسمى مغالطة «الحد الرابع» وهى تقع عندما تكون المقدمتين سالبتين ، وفى هذه الحالة يصبح الحد الأوسط حدين مختلفين لأن السلب فصل بين الموضوع والمحمول فى كل مقدمة فأصبحت أربعة حدود مثل قولنا :

لا واحد من الطلبة راسب	أ × ب = صفر
كل الحاضرون ليسوا طلبة	أ × ب = صفر
إذن كل الحاضرون ليسوا ناجحون	أ × ب = صفر

فالطلبة أو الحد الأوسط فى المقدمة الكبرى ليسوا هم نفس الطلبة المقصودون فى المقدمة الصغرى بل هم فئة أخرى .

٧- مغالطة قياسية تقع عند استغراق الحد الأوسط فى المقدمتين معا ، أى عندما تكون المقدمة الكبرى جزئية ، وتكون الصغرى موجبة بالنسبة للشكل الأول مثل قولنا :

بعض النباتات صفراء

بعض ما له رائحة نبات

بعض ما له رائحة أصفر

فهذا القياس فاسد لأنه لابد من كلية الكبرى ليتم استغراق الحد الأوسط فى إحدى المقدمات على الأقل .

٨- مغالطة الثنائية Equivocation .

وتقع هذه المغالطة القياسية عند استخدام حدود ليس لها نفس المعنى فى القياس مثل قولنا :

لا شئ أحسن من حديقة جميلة

الحديقة السيئة أحسن من لاشئ

إذن الحديقة السيئة أحسن من الحديقة الجميلة

وهناك تعبيرات لغوية معينة لابد من الحذر منها وعدم استعمالها كحدود قياسية أو مقدمات مثل Business is Business .

ومنها[1] Boys will Boys .

٩- مغالطة المقدمات الكاذبة وهى تقع عندما تكون مقدمات القياس كاذبة فى نفسها أو شبيهة بالصادقة .

مثل قولنا :

كل الجزائريين يتحدثون الفرنسية

كل العرب جزائريين

إذن كل العرب يتحدثون الفرنسية

١٠- مغالطة المقدمات الخطابية ، وهى القضايا المقبولة أو المظنونة فهى قضايا تؤخذ مما يعتقد منه الصلاح أو رجاحة العقل ، ومنها ما يحكم به العقل بناء على غلبة الظن فيعرفها قائلا : « المقبولات آراء أوقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما

(1) Peter, T. Manicas, Arther. N, Kruger, logic (the essenitials) P. 285.

يقول»[1] ، أما المظنونة فهى القضايا التى تحكم فيها حكما ظنياً ترجيحياً مع جواز إثبات نقيضه أى أن صدقها صدق نسبى مثل قولنا : زيد يطوف بالليل ، كل من يطوف بالليل فهو سارق إذن زيد سارق ولاينبغى الاعتماد على المقبولة أو المظنونة لأنها غالبا ما نثبت فى أذهان الناس ويسلمون بها لطول مدتها .

١١- مغالطة المقدمات الجدلية وهى مثل قولنا إن كل موجودة فإما متصل بالعالم وإما منفصل ، وما ليس بمتصل ولا منفصل فليس بموجود ، فهذا أولى والغرض منها إقناع القاصر عن استعمال البرهان أو إلزام الخصم .

١٢- مغالطة المقدمات المخيلات :

والمخيلات هى قضايا لا تسمع لصدقها ، بل لانفعال وتأثر يعرض لنفس السامع منها على طريق التخييل فتنقبض النفس عن شئ وتميل إلى آخر ، وقد عرفها أرسطو بأنها « ليست فكرا ، وليست إحساسا ولا معرفة علمية ولا حدثا عقلى »[2] ، ويسمى القياس المؤلف من المقدمات المخيلات سعراً ، والشعر لا يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب لأنه انفعال فى النفس خاص بصاحبه .

١٣- مغالطة المقدمات والوهميات .

والوهميات قضايا كاذبة يحكم بها الوهم فى أمور غير محسوسة وتسمى سفسطة ، والغرض منها ليس إلا إفحام الخصم وتغليطه ، ويقول عنها ابن سينا » . . ومبدئها المقدمات المشبهة بالذائعة أو اليقينية من غير أن تكون كذلك »[3] .

المغالطات التى تقع فى ضروب القياس :

وتقع هذه المغالطات عندما يقوم القياس على ضروب غير منتجة لأشكاله مثلا إذا قلنا :

(١) ابن سينا : الشفاء ، البرهان ، تحقيق أبو العلا عفيفى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٥٦ ، ص ٦١ ، ٦٢ .

(2) Ross, J., W., His introduction to aristotles Delamma. p. 66.

(٣) ابن سينا : الشفاء ، البرهان ، ص ١٦٦ .

قليل من الناس كاتب

كل كاتب عاقل

إذن قليل من الناس عاقل

هذه النتيجة تكون صادقة إذا لم يرد بإثبات القليل نفى الكثير ، فإن الكثير إذا كان عاقلا ففيه القليل - أما إذا أريد به أن القليل فقط هو كاتب وعاقل أختلط نظم القياس ، إذ كان قوله قليل من الناس كاتب يشتمل على مقدمتين بالقوة ، أحدهما بعض الناس كاتب ، والأخرى أن ذلك البعض قليل فهما محمولان على البعض ، وقد حكم فى المقدمة الثانية على أحد المحمولين وهو الكاتب دون الثانى فأختلط النظم .

١٤- مغالطة اللزوم الزائف .

وتتعلق هذه المغالطة بصورة البرهان ، فإذا كان المطلوب لا ينبع من الحجج المسافة لإثباته ، هنا يظهر الخطأ أو مغالطة عدم اللزوم ، وقد ترتبط بعض الحجج ببعض الكلمات مثل كلمة « وعليه » ، وكلمة « وهكذا » ، « ومما يلزم عنه » . . وغيرها من الكلمات الدالة على اللزوم ، وهذه الألفاظ تعطى إيهاما أو إيحاء بالبرهان مثلا : كروية الأرض تبرهن بالحجج التالية :

١- عند اقتراب المركب من الشاطئ ترى من وراء الأفق الصوارى أولا ثم هيكل المركب .

٢- الرحلات حول العالم .

هذه الحجج لا تبرهن على كروية الأرض ، إنما فقط تبرهن على أن الأرض ذات سطح محدب وذات شكل مغلق ، أما إثبات كروية الأرض فيتم استنادا إلى حجج أخرى منها :

١- فى أى بقعة من الأرض يمثل الأفق دائرة ، وبعد الأفق واحد فى كل مكان .

٢- أثناء خسوف القمر يتبدى ظل الأرض ، المرتسم على القمر دائرياً دوما - الأمر الذى لا يمكن أن يكون إلا فى حال كون الأرض كروية الشكل[1] .

(١) الكسندرا غيتمانوف : علم المنطق ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٩ ، ص ٢٩٤ .

مغالطات الاستقراء :

نستطيع أن نقسم مغالطات الاستقرار إلى نوعين أساسيين هما :

الأول : مغالطة السببية المطلقة « العلية » :

وتقع هذه المغالطة غالبا فى العلوم الطبيعية ، والعلة بمفهومها التقليدى تعنى أن كل ظاهرة طبيعية يمكن إرجاعها إلى عامل أو أكثر فى حدوثها ، فقانون العلية إنما يعبر عن علاقة ثابتة بين ظاهرتين يؤدى التغير الذى يطرأ على خواص إحداهما إلى حدوث تغير فى خواص الظاهرة الأخرى ، والقول بأن كل حدث محدد له سبب محدد أحدثه يؤدى بنا إلى النظر إلى الكون على أنه مجموعة هائلة من العلل والمعلولات ، وهذا الأمر جعل مسألة العلية تبدو للشخص العادى على أنها مسألة واضحة بذاتها ، ولا تحتوى على أى قدر من اللبس أو الإبهام والغموض ، وإنها ليست فى حاجة إلى تفسير وتدرك بصورة أولية ، كما أدى هذا الأمر لاعتبارهم السبب والعلة مصطلحان مترادفان رغم ما بينهما من اختلاف ، لأن العلة يراد بها المؤثر ، بينما السبب يراد به ما يفضى إلى الشئ فى الجملة أو يكون باعثا عليه وهو أيضا ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت به ، أما العلة فهى ما يثبت به الحكم »[1] .

وعرف جون استيوارت مل السبب بأنه « المجموعة الكاملة لجميع الشروط الإيجابية والسلبية ، وكل أنواع الظروف التى متى تحققت ترتب عليها النتيجة بصفة مطردة »[2] .

أى أن مل يعتبر أن جميع الكشوف العلمية تتم عن طريق الملاحظة والتجربة ، وجاءت طرقه الخمسة للكشف عن العلية والبرهنة عليه ، وعبر بها عن التلازم الزمنى والمكانى الذى يقع بين العلة والمعلول وهذه الطرق هى :

أ - طريقة الاتفاق Method of Agreement والتى يؤكد فيها على التلازم بين الوجود لظاهرة وبين أحد الظروف التى توجد فيها تلك الظاهرة مهما تغيرت بقية الظروف الأخرى .

---

(١) د. جميل صليبا ، المعجم الفلسفى ، المجلد الثانى ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ، ص ٩٥ .

(2) Mill, J., S., System of logic, BK, ii ch, V. section longman, Green, & Co. London, 1961, P.

ب- طريقة الاختلاف Method of Diffrence وبواسطتها يتم التحقق مما إذا كانت هناك علاقة سببية بين وجود الظاهرة وبين أحد الظروف المحيطة به ، والذى يكون قد تكرر ظهوره معها وذلك عن طريق استبعاد هذا الظرف .

جـ- طريقة الجمع بين الاتفاق والاختلاف :

وهى الطريقة التى تجمع بين الطريقتين السابقتين ، وذلك للتأكد من وجود العلاقة السببية بين الظاهرة وبين ذلك العامل الذى يظهر بظهورها ويختفى باختفائها .

د - طريقة التغير النسبى Method of Concomition Variation وهى طريقة تكشف عن العلاقة الكمية (الزيادة والنقصان) بين ظاهرتين ، أو بين الظاهرة موضوع الدراسة وأحد الظروف الذى يتكرر ظهوره معها ويختفى باختفائها .

هـ - طريقة البواقى Method of Residues :

ومضمون هذه الطريقة أنه لو كانت لدينا ظاهرتن مثل « أ ، ب » وكانت أ هى سبب ب ، وإذا كانت أ نتبين فيها عدة عناصر مثل « س » ، « م » ، « ق » ، ونتبين أن هناك عناصر فى « ب » هى « ص ، ل ، و » فإذا عرفنا أن « س » هى سبب «ص» وأن «م» هى سبب «ل» ، وأن «م» هى «ص» ، فإن العنصر المتبقى فى « أ » وهو « ق » ، لابد وأن يكون له عنصر آخر فى « ب » كنتيجة تلزم عنه ، فى هذه الحالة فإننا نفترض وجود عناصر مثل « ك » يكون هو نتيجة العنصر « ق » .

النقد الموجه للطرق الخمسة :

ومن المعروف أن هذه الطرق الخمسة التى وضعها «مل» للتحقق من صحة الفروض العلمية والتى أكد من خلالها على تلازم العلة بالمعلول تعرضت لسلسلة من الانتقادات الشديدة وهو ما يجعلنا نؤكد على أن القول بالعلية المطلقة من المغالطات الشديدة فالطريقة الأولى (الاتفاق) لا تعتمد إلا على الجانب الإيجابى أو جانب التلازم ، فكل الأمثلة تؤيد وجود أو تلازم ظاهرتين مثل أ ، ب ، أيضا يكون من الخطأ أن نقول أن العنصر المتكرر فى جميع الأمثلة هو سبب مطلق أو علة مطلقة لحدوث الظاهرة مثل :

أ ← ب ، جـ ، د

أ ← ب ، س ، ص

أ ← ب ، م ، ت

فإذا قلنا مثلا أن شخص ما يشعر بألم فى جوفه عقب كل عشاء ولاحظ أنه يشرب الماء باستمرار مع العشاء ، فقد يستنتج أن الماء هو سبب الألم ، فى حين قد يكون الألم له سبب آخر مختلف تماما عن الماء كان يكون مصابا بقرحة المعدة .

أيضا من الممكن أن يكون للمعلول الواحد أكثر من علة أو سبب فليس هناك ما يحتم القول بأن لكل معلول واحد علة واحدة .

وفى الطريقة الثانية (الاختلاف) نجد أنه من الصعب الوصول إلى الظرف أو العامل الوحيد الذى ترتبط به الظاهرة وجودا وإختفاء لشدة تركيب الظواهر وتعقيدها .

وبالنسبة لطريقة التغير النسبى نجد أن العلاقة الكمية بين السبب والنتيجة ليست علاقة مطلقة ، فليس من الضرورى أو الحتمى أن يقع التغير بين الظاهرتين أو بين الظاهرة وأحد عواملها بنفس النسبة زيادة ونقصانا ، بل قد تكون العلاقة عكسية تماما فمثلا العلاقة بين الضغط والغاز علاقة عكسية أى كلما زاد الضغط على الغاز - قل حجمه ، حتى درجة معينة يتحول فيها الغاز إلى سائل فيزداد حجمه .

أيضا هناك نقد آخر للسببية (العلية) أورده راسل فقال « أنه من المحتمل ألا يؤدى السبب إلى نتيجة ، إذ يوجد دائما فاصل زمنى بين السبب والنتيجة ، ومن المحتمل أن يحدث ما يعطل حدوث النتيجة ، فمثلا إذا تناول إنسان كمية من الزرنيخ فقد لا يكون ذلك سببا ضروريا فى الموت ، لأنه قد يصاب برصاصة فى رأسه تقضى عليه »[1] .

ومن التساؤلات التى يطرحها الفلاسفة الذين أنكروا أن تكون العلية مطلقة قولهم هل يمكن فعلا إدراك العلاقة العلية إدراكاً مباشراً ؟

(١) نقلا عن د. محمود قاسم : المنطق الحديث ومناهج البحث ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ص ٢٥٥ .

لقد كان «ديفيد هيوم» من أوائل الفلاسفة الذين تشككوا فى قبولهم مثل هذا القول الذى نادى به العقليين والمثاليين ، فالعلية عند ديفيد هيوم ليست تصورا بسيطا ، بل هى تصور مركب يحتوى على ثلاثة أفكار أساسية هى السبق والجوار المكانى والضرورة ، كما ذهب «هيوم» إلى أننا لا نستطيع القول بأن مجرد تحليل العلة يتضمن وجود المعلول كأحد عناصرها ، فالمعلوم يكون مميزا عن علته ، وبالتالى لا يمكن أن يكون متضمنا فيها على الأقل من الزاوية المنطقية[1] .

وانتهى «هيوم» إلى أن معرفتنا بالعلاقة العلية بين ظاهرتين نستمدها من الخبرة الحسية وليس على طريق الاستنباط ، فهى ليست معرفة قبلية ، وإن الحوادث لا ترتبط بعلاقة الضرورة ، لأنها لا ترتبط ارتباطا منطقيا أصلا ، وأن ألفاظا مثل «قوة» و «طاقة» و «رابطة ضرورية» هى ألفاظا غامضة ، وأن الكون ليس فيه ما يمكن أن يكشف لنا ضمن خصائصه الحسية أو يمدنا بأساس يبرز لنا الحديث عن « قوة أو طاقة » تحتم حدوث شئ آخر بحكم طبيعته[1] .

لقد أجمع الفلاسفة والعلماء على أن القول بالسببية المطلقة هو من قبيل المغالطة ، وأنه من الصواب القول بوجود سببيه « عليه » لكنها ليست مطلقة ، أى لا تصدق دائما وبنفس الصورة على كل حالة من الحالات الجزئية ، فالحالة الجزئية الواحدة قد تخضع لعدد كبير من القوانين المتشابكة والتى قد تتعارض فيما بينها ، بسبب اختلاف الظروف التى قد توجد فيها الظاهرة ، وهى الأمر الذى أثبتته التطورات التى شهدها علم الطبيعة ، فالقوانين الميكانيكية لهذا العلم لا تصدق بالنسبة إلى العناصر الأولية التى تتركب منها الظواهر ، سواء كانت أجساما أو سوائل أو غازات ، كما أتضح أيضا أن عالم الطبيعة يعجز عن تحديد كل من موضع أحد الجزئيات التى تدخل فى تركيب الأجسام ، وهو ما أكده « برال » عندما قال « إن الطبيعة تجد نفسها فى لحظات معينة فى مفترق الطرق : أى أمام عدة اتجاهات ممكنة ، ومن ثم يجب عليها أن تختار أحد هذه الإتجاهات التى تعرض نفسها عليها ، وهذا الاختيار حراً ، إذ

(1) Ayer, A. J., The central questions of philosophy, weiden field and Nicolson, London, 1943, P. 130 .

(2) Hume, D., Enquiries concerning Human, understanding, concerning principles of marals - 3 rd, ed clarenden press, London, 1963 - PP. 62 - 64 .

لا يمكن التنبؤ بما سيحدث اللهم إلا إذا كان ذلك على هيئة ما يسمى بحساب الاحتمالات »[1] .

لقد أصبح القول بالسببية « العلية » المطلقة قولا غير مقبولاً ، لأن التجربة أثبتت أنه مبدأ يعبر عن الاحتمال لا عن الضرورة قولا غير مقبولا ، لأن التجربة أثبتت أنه مبدأ يعبر عن الاحتمال لا عن الضرورة لهذا كان العلماء والباحثون يحرصون دائما على الفصل بين تصور السببية وبين البحث العلمى الاستقرائى طالما كان فى استطاعة العلماء أن يتوصلوا إلى تعميمات تجريبية دون استثناء إلى مبدأ السببية ، وهو ما عبر عنه راسل بقوله « حتى القوانين والتعميمات القائمة على أساس سببى لا تقوم على معنى الضرورة ، طالما أن العلاقة السببية نفسها ليست ضرورية ، إنما تقوم فقط على معنى الاحتمال»[2] .

النوع الثانى : مغالطات الذاتية The Subgctive Fallcies

هذه المغالطات يقع فيها الفرد لتأثره بما يدور فى داخله من مشاعر وأحاسيس وانفعالات ، وما يربطه بالمحيطين به من علاقات سواء كانت إيجابية تؤدى إلى التجاذب أو سلبية تؤدى إلى التنافر ، وفى كل من الحالتين تكون النتيجة الأحكام الخاطئة التي تفتقد إلى الموضوعية ، وتتمثل الذاتية فى التعصب والميول والأهواء والرغبات والعلاقات الشخصية وغيرها ، كما تتمثل الذاتية أيضا فى المعرفة العامية التى تقوم على المعلومات المتناثرة التى يسبقها أصحابها من خلال مشاهدتهم وخبراتهم الفردية التى تختلف باختلافهم ، وهذه المعرفة العامية كما نعلم تقف عند مستوى الجزئيات المحسوسة ، ولا يمكن أن ترتفع إلى مستوى التعميم وهذا النوع من المعرفة هو عكس المعرفة العلمية التى تقوم على الموضوعية وإقصاء العوامل الذاتية بأشكالها ، وتدرس الأشياء على صورتها التى تكون عليها فى الواقع ، وتقوم على نزاهة الباحث وإنكاره لذاته Self Danialor Obnigation ، وعلى توجيه الحق إلى الحد الذى يجعله ناقدا لنفسه ، ويدعو غيره لإثبات أنه مخطئ وتجدر الإشارة إلى أن السوفسطائيين كانوا أول من وقع فى هذه المغالطة ، وذلك عندما أعلن زعيمهم «بروتاغوراس» شعاره الشهير ، « الإنسان مقياس كل شئ » وهو الشعار الذى يعنى أن ما يبدو لكل فرد هو الحقيقة بعينها حتى وإن رأى

(١) نقلا عن د. محمود قاسم : المنطق الحديث ومناهج البحث ، ص ٩٢ .

(2) Russell, B., Mysticism and logic, unwin books, London, P. 180.

شخص آخر ما هو خلافه ، فالأمر الواحد يوجد ولا يوجد فى الوقت نفسه ، وأن الإثباتات المتعارضة صحيحة بالتساوى ، أى أن حقيقة الشئ تختلف باختلاف الأفراد الذين ينظرون إليه وهو ما رفضه أرسطو ، الذى حدد لكل شئ هويته وذاتيته وصفاته الأساسية التى تميزه عن غيره ، والتى لا تتغير ، وإنه لابد من وجود التباين بين الأشياء حتى يكون لذاتية الشئ معنى، فالذاتية فى الأشياء تفترض ثبات الجوهر وتغير الأعراض، مهما أنتقل الشئ من حالى إلى حال ، فقانون الذاتية يعبر عن ثبات الحقيقة .

أشكال الذاتية :

ولمغالطة الذاتية أشكال عديدة نذكر منها :

١- استدرار العطف ، مثل التعاطف مع ظروف المتهم بدلا من البحث عن أدلة براءته .

٢- الاحتجاج بالعرف ، أى التذرع بما جرى عليه العمل فى المجتمع وبين الناس .

٣- الاحتجاج بالمصلحة الشخصية كبرهان على الصدق .

٤- التصديق بمقدمات أو قضايا معينة لمجرد أن بعض الناس يعتبرها قاطعة (التقليد الأعمى) ، خاصة لمن يحسن الناس بهم الظن .

وأخيرا يمكن القول بأن المعرفة العلمية لابد أن تستبعد كل ما هو ذاتى وتؤسس على الموضوعية ، أنها على حد تعبير كارل بوبر « معرفة بدون عارف ، أى أنها معرفة بدون ذات عارفة »[١] ، فالمعرفة تكون موضوعية عندما تكون فى استقلال تام عن الحالة الذاتية لعقل الفرد ، ونظريات العلم لا يمكن ردها إلى محتوى الشعور الباطنى لأنها « تنتمى للأساس التجريبى (الأمبريقى) ، وهى غير قابلة للأختبار الذاتى »[٢] ، والعلم الموضوعى لا يقرر شيئا إلا بالقياس إلى الواقع وهو لا يقنع بوصف الأفكار أو تصور الخواطر ، كما لا يعتمد على التأملات العقلية المجردة مثل الفلسفة »[٣] ، كما أن التفكير

(1) Popper, K., objectv knowledge, knowing subject, an evolutionary approoch clerendon press, Oxford, 1972, P. 109.

(2) Popper, K., the logic of scientific Discovery, Hull chinson and Co, LTD, London, 1963, P. 47.

(3) M, Con forth, in defence of philosophy, aginst, postivisme and pragmatism, 1950, PP. 20 - 21.

العلمى كما يرى انجل يتخذ نقطة بداية من المشاكل المستوحاة من أشياء ملاحظة وحوادث ، توجد فى التجربة العادية ويهدف إلى فهم هذه الأشياء عن طريق اكتشاف النظام الذى يؤلف بينها[1] .

نتائج البحث

من كل ما سبق نستخلص بعض النتائج الهامة التى يمكن اعتبارها من الأسس والمبادئ الضرورية التى يجب مراعاتها عند التفكير وعند القيام بعملية الاستدلال والبرهنة ، وعند المجادلة وإقامة الحوار العقلى ، وهذه النتائج يمكن صياغتها على النحو التالى :

أولاً : إن المغالطات هى أحد المباحث الأساسية التى تحتل مكانة هامة ومتميزة فى علم المنطق ، ودراسة هذا المبحث تجعلنا نقف على العوامل التى تعوق طريق العقل الإنسانى فى سبيل وصوله إلى البرهان وإقامة الحجة .

ودراسة هذا المبحث لا تقل فى أهميتها العلمية عن دراسة قوانين الفكر وقواعده ، لأنه كما أن العقل يحرص على الالتزام بقواعد ومبادئ التفكير السليم فإنه فى نفس الوقت يحرص على تجنب كل العوامل التى تعوقه وتؤدى به إلى الوقوع فى الخطأ ، وهذا المبحث رغم أهميته الكبرى نجد أن الكثير من الكتب المنطقية تخلو من الإشارة إليه من قريب أو من بعيد ، وحتى الكتب التى تشير إليه يكتفى أصحابها بتقديم مختصرات بسيطة تحتوى على قدر ضئيل من الشرح والتفصيل أو يكتفى أصحابها بذكر بعض أنواع المغالطات دون البعض الآخر .

ثانياً : من الضرورى أن نفرق بين مصطلحات المغالطات والأغاليط والسفسطة والمباكتة والمشاغبة لأن هناك الكثير من الباحثين من يخلط بين معانى هذه الألفاظ رغم ما بينها من فروق جوهرية تميز كل مصطلح منها ، فالمغالطات ليست هى الأغاليط لأن الثانية هى أى خطأ يقع فيه الإنسان سواء كان خطأ فى التفكير أو الإدراك أو السلوك ، أما المغالطة فهى الخطأ غير المقصود فى التفكير أى أن الأغاليط أعم من

(1) Enagel, the logic of scientific explaination, New York, Harcort, Brace, and world, Inc. 1961, P. 79.

المغالطات ، كما أن المغالطة ليست هى المباكتة لأن المباكتة هى الخطأ المقصود التى يكون هدف صاحبها هو غلبة الخصم والتغلب عليه ولو بالعنف ، وغالبا ما تنتهى إلى نقيض المطلوب أو عكسه .

أما المشاغبة فهى وسيلة من يدعى القدرة على الجدل والحوار العقلى وهو ليس كذلك ، لهذا فهى أقرب إلى المباكتة منها إلى المغالطة ، وغالبا ما تنتهى إلى نتائج ظنية وليست قطعية .

أما السفسطة فهى الخداع والقدرة على استخدام الاستدلال الزائف فهى من الأغاليط وليست من المغالطات . وهكذا تبدو لنا الفروق الجوهرية بين هذه المصطلحات والمفاهيم فيكون من الخطأ التوحيد بينها ، وتعتبر إشكالية المصطلح من أهم القضايا التى يناقشها فلاسفة العلم والمناطقة وعلماء اللغة على السواء فى وقتنا الحاضر .

ثالثاً : على الرغم من ظهور بعض التصنيفات للمغالطات مثل تصنيف هنرى ، وتصنيف جيبسون ، إلا أن التصنيف الأرسطى لا يزال هو التصنيف المعتمد فى كل المراجع والكتب المنطقية لاحتوائه على الموضوعات والأبواب التى يمكن أن تقع فيها المغالطة ، وهذا لا يعنى إطلاقا التقليل من قيمة التصنيفات الحديثة وعلى رأسها تصنيف جيبسون الذى يحتوى على قدر كبير من الدقة والشمولية ، والذى يقوم على تصنيف المغالطات حسب الموضوعات التى يتناولها علم المنطق الحدود والتعريفات والقياس وسائر أشكال الاستدلال .

رابعاً : أفاض العلماء العرب فى عرض المغالطات اللغوية وقدموا لنا أنواعا جديدة من المغالطات تنتج عن استخدامنا غير الصحيح لألفاظ اللغة مثل مغالطات اشتباه الحروف - وتردد الصفة بين الموضوع والمحمول - ومغالطة العطف والمعطوف - ومغالطة الأسماء المنقولة والمستعارة - وهذه المغالطات تختص بها اللغة العربية دون غيرها .

خامساً : تحتل المغالطات المعنوية المرتبة الثانية بعد المغالطات اللفظية لأنها مغالطات ذاتية وفردية أى تختلف اختلاف الأفراد وتقع هذه المغالطات عندما يتأثر الفرد بما يدور داخله من عواطف وانفعالات ورغبات وميول وأهواء ويُبعد الفرد عن الحياد والموضوعية فى أحكامه ، كما تقع هذه المغالطات عند جهل الإنسان

بأصول الحوار والمجادلة والاستدلال والتبكيت مثل المصادرة على المطلوب ، جمع المسائل فى مسالة ، جعل ما ليس بعلة علة . . . الخ .

سادساً : يمكن تقسيم المغالطات حسب بعدين أساسين هما :

الأول : البعد الابستمولوجى « المعرفى » :

وهو يتمثل فى المغالطات التى يقع فيها الفرد عند عجزه عن التمييز والمشابهة بين الأشياء، وعند جهله بقواعد الاستدلال وعدم قدرته على التفريق بين الشئ ونقيضه .

الثانى : البعد السيكولوجى « النفسى » :

وهو يتمثل فى المغالطات التي يقع فيها الفرد نتيجة تأثره بالمؤثرات الداخلية والخارجية التى تؤثر عليه سلبيا فى أحكامه وهذه العوامل لا تتعلق بالظاهرة المدروسة إنما هى عوامل فردية بحتة .

سابعاً : لابد أن نقر بصعوبة أو استحالة إحصاء المغالطات لأن عددها لا يتناهى كما أن حصرها يتطلب منا العلم بمبادئ كل علم من العلوم أو العلم بكل شئ وقواعده ، ولما كانت العلوم لا تتناهى فبراهينها كذلك لا تنتهى ، ورغم ذلك لا يمكن أن نذكر أن السواد الأعظم من المغالطات إنما يقع فى ألفاظ اللغة لذا ليس من الغريب أن نجد أن معظم الفلاسفة المعاصرين يعولون كثيراً على تحليل الألفاظ تحليلا منطقيا ولغويا ، بل واصطناع لغة خاصة بكل علم من العلوم .

المصادر العربية :

القرآن الكريم :

١- ابن سينا : الشفاء ، (البرهان) ، تحقيق أبو العلا عفيفى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٥٦م .

٢- ـــــــــ : الشفاء ، (السفسطة) ، تحقيق د. أحمد فؤاد الأهوانى ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .

٣- ـــــــــ : رسالة الحدود (ضمن كتاب د. عبد الأمير الأعسم) المصطلح الفلسفى عند العرب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨م .

٤- الرازى (محمـد بن أبى بكر عبـد القادر الرازى) : معجـم مختار الصحـاح ، رتبه محمود خاطر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣م .

٥- الغزالى (أبو حامـد) : معيار العلم فى فن المنطـق، دار الأندلس ، بيروت ، بدون تاريخ .

المراجع العربية :

٦- الكسندرا غيتمانوف : علم المنطق ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٩م .

٧- د. جميل صليبا : المعجم الفلسفى ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت .

٨- جون ديوى : المنـطق ، ترجمة وتعلـيق د. زكى نجيب محـمود ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٩م .

٩- د. زكى نجيب محمود : نحو فلسفة علميـة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٨م .

١٠- د. عـبد الرحمن بدوى : منطق أرسطو ، دار القلم ، بيروت الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م .

١١- ـــــــــــــــ : المنطق الصـورى والرياضى ، دار العلم لـلملايين ، الكويت - دار القلم ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨١م .

١٢- د. محمد السرياقوسى : بحوث ومقالات فى المنطق ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٣م .

١٣- د. محمود قـاسم : المنطق الحديـث ومناهج البحـث ، مكتبة الأنجلـو المصرية ، ١٩٧٠م .

١٤- لودفيج فيجـنشتين : رسالة منطقيـة فلسفية ، ترجمة د. عزمـى إسلام مراجعة د. زكى نجيب محمود ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٨م .

١٥- د. يحيى هويدى : ما هو علم المنطق ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٦م .

المراجع الأجنبية :

1- Alston, W., P., Philosophy of langauge, Englewood Ciiffs, N., J Prenticep, Hell, 1967.

2- Austin, J,L., How to Do Things with words, Edited, J., O., Urmson, New York, Oxford University Press, 1970.

3- Aristotle, Analytica Priora An The Works of English Under The Editor Ship of Ross, vol, 1. Oxford University Press, 1966.

4- Aristotle, Topica in the works of Aristotle, vol, 1, Oxford University Press, 1966.

5- Ayer, A., J., langauge, Thuth, And logic, Penguin Books, LTD, Harmondswrth, Middlesex, England, ed, 1964.

6- Ayer, A. J., The central questions of philosophy, weiden field and Nicolson, London, 1973 .

7- Conforth, m., in Defence of Philosophy, Aginst Postivisme and Pragmatism, 1950.

8- Copi, I, m., Introduction To Logic, Fifth Edition, Macmillan Publishing Co, inc, New York.

9- Enagel, The Logic Of Scientific Explaination, New York, Harcort, Brace, and world, Inc. 1961.

10 - Gibson, The problem of logic, Macmillan & Co., London .

11 - Henry, J., Ehlers, Logic Modern and Traditional, Publishing Company Abell & Howell Company, Columbus Ohio .

12 - Hume, D., Enquiries concerming Human, understanding, concerning principles of marals - 3rd, ed clarenden press, London, 1963

13 - Jevons, Elementary lessons in logic, Macmillan and Co, London, 1947.

14 - Josoph, H. W., D., Introduction to logic, Oxford, 1931.

15 - Mill, J., S., System of logic, BK, ii ch, V. section longman, Green, & Co. London, 1961.

16 - Passmore, A Hunderd Years of Philosophy, Apelican Book, 1972.

17 - Peter, T., Manices, Arthur, N. Kuger, Logic (the Essential) McGrow, Hill Bools, Company, New York.

18 - Popper, K., objectv knowledge, knowing subject, an evolutionary approoch clerendon press, Oxford, 1972.

19 - Popper, K., the logic of scientific Disavery, Hull chinson and Co, LTD, London, 1963.

20 - Ross, l. s,w., : Introduction of Aristotle Delamma, Macmillan & Co, London.

21 - Russell, B., Mysticism and logic, unwin Books, London.

22 - Russell, B., The philosophy of logical Atomisn, repirnted in reading in twentien cenury philosophy, edited w, Alston and Nakhsnien, N, S, A, 1963 .